الائتلاف والاختلاف بين المدرستين الأندلسية والمصرية النحويتين (*)

الدكتور: عبد المقصود محمد محمد الخولي

أستاذ مشارك – قسم المواد العامة

كلية الآداب – الجامعة الدولية للعلوم والتكنولوجيا iuk

الكويت

الملخص:

ارتبط ظهور النحو بالهدف الأسمى وهو صيانة النص القرآني من التحريف، وتوجيه تفسيره وفق الأوجه الصحيحة وفقا للمعنى، ومن هنا ظهرت أولى المدارس النحوية في البصرة من أجل تطوير علم الخليل بن أحمد الفراهيدي، وكان من أبرز أعلامها سيبويه والمبرد، ومن ثَمّ ضربت الكوفة بسهمها في علم النحو فظهرت المدرسة الكوفية، بضوابط وآراء خاصة خالفوا فيها آراء المدرسة البصرية في كثير من المسائل النحوية، وكان من أبرز أعلامها الكسائي والفراء، ثم امتد سحر هذا العلم إلى بغداد فظهرت المدرسة البغدادية مزيجًا من مدرستي العراق السابقتين.

ومن ثَمَّ طلَبه علماء الأندلس فسافروا لتلقي العلوم على يد علماء المدارس العراقية، واستطاعوا أن يكوّنوا المدرسة الأندلسية في النحو لنشر هذا العلم بين العرب البعيدين عن البيئة العربية هناك، ثم امتدت أذرع النحو خارج العراق والأندلس فظهرت المدرسة المصرية وعلى رأسها ابن هشام الذي قيل فيه: إنه "أنحى من سيبويه"، وتضم هذه المدرسة الدراسات النَّحوية في مصر والشام، وقد تأسست بعد أن احتلت الفرنجة غرناطة، وأصبحت مصر والشام مركز العلماء.

ويتناول هذا البحث جهود المدرستين الأندلسية والمصرية دون غيرهما، لعدة أسباب؛ من أهمها: بُعدهما جغرافيًّا عن موطن انطلاق علم النحو في المدارس العراقية، وتقاربهما في النشأة، واشتراكهما في وصول النحو إليهما ناضجًا بجهود السابقين، فنهلتا من آراء المدارس السابقة، وكونتا آراء خاصة بهما في الموافقة أو المخالفة، كما يعرض هذا البحث أوجه الائتلاف والاختلاف بين المدرستين الأندلسية والمصرية، إضافة إلى بيان ما تميزت به كل مدرسة منهما.

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٨٥) يوليه ٢٠٢٥.**

Convergence and Divergence Between the Andalusian and Egyptian Grammatical Schools

Abstract

The emergence of grammar was linked to the ultimate goal of preserving the Quranic text from distortion and guiding its interpretation according to the correct meanings. Thus, the first grammatical schools appeared in Basra aimed at developing the science established by Al-Khalil ibn Ahmad Al-Farahidi, with notable figures such as Sibawayh and Al-Mubarred. Subsequently, Kufa contributed to the field of grammar, giving rise to the Kufi school, which had its own regulations and opinions that often contradicted those of the Basran school on many grammatical issues, with prominent figures like Al-Kisai and Al-Farra among them. The influence of this science then extended to Baghdad, leading to the emergence of the Baghdadi school, a blend of the two previous Iraqi schools.

Consequently, scholars from Andalusia sought knowledge by traveling to learn from the scholars of the Iraqi schools, successfully establishing the Andalusian grammatical school to disseminate this knowledge among Arabs distanced from the Arabic environment. The study of grammar then spread beyond Iraq and Andalusia, leading to the emergence of the Egyptian school, headed by Ibn Hisham, who was said to be "more grammatical than Sibawayh." This school encompasses grammatical studies in Egypt and the Levant and was founded after the Franks occupied Granada, making Egypt and the Levant centers of scholarship.

This research focuses on the efforts of the Andalusian and Egyptian schools, for several reasons: their geographical distance from the birthplace of grammar in the Iraqi schools, their similar origins, and their shared experiences in receiving a mature grammatical tradition from earlier scholars. Both schools drew upon the opinions of previous schools while forming their own unique perspectives, either in agreement or disagreement. The study also highlights the points of convergence and divergence between the Andalusian and Egyptian schools, in addition to detailing what distinguished each school from the other.

مقدمة

حرص علماء اللغة والتفسير العربُ على التعمُّق في بيان أسرار اللغة العربية وتقعيدها؛ فظهرت عندهم المدارس النحوية للحفاظ على النص القرآني وتفسيره وفق الأوجه الصحيحة باللغة المعجزة التي نزل بها، فكانت المدرسة البصرية هي باكورة المدارس النحوية؛ إذ تأسست في العصر العباسي بمدينة البصرة؛ لغاية تطوير علم الخليل ونشره بين الناس، وكان من أبرز أعلامها سيبويه صاحب الكتاب الذي يعد المصدر الأول في النحو، إضافة إلى الأخفش والسيرافي والمبرد والزجاج وغيرهم، ثم ظهرت بعدها المدرسة الكوفية في مدينة الكوفة، حين انتقلت إليها العدوى المحمودة بهذا العلم من البصرة، فكان لأعلام هذه المدرسة ضوابطهم وآراؤهم الخاصة التي خالفوا فيها آراء المدرسة البصرية في كثير من المسائل النحوية، وكان من أبرز أعلامها الكسائي والفراء.

بعد ذلك ظهرت المدرسة البغدادية مزيجًا بين المدرستين العراقيتين القريبتين منها في البصرة والكوفة، فحمل أعلامها آراء المدرستين، مع ظهور آرائهم الخاصة على كل منهما. ولما ذاع صيت علم النحو في المعمورة الإسلامية طلبه علماء الأندلس فسافروا لتلقي العلوم على يد علماء المدارس العراقية، واستطاعوا أن يكوّنوا المدرسة الأندلسية في النحو لنشر هذا العلم بين العرب البعيدين عن البيئة العربية هناك، ولم يخلُ الأمر من إضافات نحوية واضحة موافِقةٍ لعلماء المدارس السابقين في مسائل، ومخالِفةٍ لهم في أخرى.

ثم انتشر علم النحو والعناية به في البلاد العربية بشكل تعليمي واضح، فظهرت المدرسة المصرية في بيئة كانت تُعنى أساسًا بالأنشطة العلمية، لكنها انفتحت على باب جديد لطريقة أخذ هذا العلم وتلقينه، ومدارسة مسائله، وكان من أبرز أعلامها ابن هشام والسيوطي وابن الحاجب.

ولذلك نستطيع أن نقول إن النحو وصل إلى كل من الأندلس ومصر ناضجًا كما حدث في بغداد، فقد أخذ أعلام المدرستين عن علماء العراق في البصرة والكوفة وبغداد، مع اختلاف مراتب الأخذ عن المدارس الثلاث في الكم

والكيف، وقد ذكر الزبيدي نحاة الأندلس وفي مقدمتهم جودي النحوي (ت١٩٨هـ)، واعتبره أول نحاة الأندلس، وقد أخذ عن الكسائي والفراء، وعدّه أول من أدخل كتاب الكسائي إليها، ويرى بعض المؤرخين أن أبا حيان أول من نشر كتاب سيبويه في الأندلس؛ حيث استنسخه عن الدينوري حين كان في مصر.

ويتناول هذا البحث جهود المدرستين الأندلسية والمصرية دون غيرهما، لعدة أسباب؛ من أهمها: أنهما بعيدتان جغرافيًّا عن موطن انطلاق علم النحو في المدارس العراقية، وثانيها أنهما متقاربتان في النشأة، وثالثها أنهما تشتركان في وصول النحو إليهما ناضجًا بجهود السابقين، فنهل علماؤهما من آراء المدارس السابقة، وكونوا آراء خاصة بهم في الموافقة أو المخالفة، فإذا كان الشأن كذلك فهل اتفقت المدرستان في الآراء إزاء المسائل النحوية ليكون جهدهما المشترك ائتلافًا بينهما؟ أم أن كلًّا منهما خالفت الأخرى في عرض تلك المسائل؟ وهو ما سيجيب عنه البحث في هذه الأوراق.

ويعرض هذا البحث أوجه الائتلاف والاختلاف بين المدرستين الأندلسية والمصرية، ويركز على العديد من العناصر التي تتناول بالتحليل دور المدرسة النحوية وأهميتها والعناصر الأخرى التي اختلف حولها شيوخ المدرستين، إضافة إلى بيان ما تميزت به المدرسة الأندلسية من خصائص إزاء ما تميزت به المدرسة المصرية أيضًا.

أهمية البحث:

يستمد البحث الذي بين أيدينا أهميته من موضوعه القديم المتجدد، فلاتزال أوجه الاتفاق والاختلاف بين المدارس النحوية مجالًا واسعًا للدراسة والبحث، كما أن دراسة آراء المدارس المتأخرة خصوصًا تُوقفنا على تطور علم النحو وقواعده الاستنباطية، وتوقفنا كذلك على ما اتفقت عليه المدارس الجديدة مع القديمة وما اختلفت معها فيه، وتُبين لنا مدى نزاهة هذه الآراء وتجردها وهل بُنيت على تفكير نحوي منطقي أم أنها كانت خلافًا لمجرد الخلاف وإنشاء مدرسة جديدة!

منهج البحث:

يتخذ هذا البحث من المنهج الوصفي التحليلي وسيلة لرصد أوجه الاتفاق والاختلاف بين مدرستين من أهم المدارس النحوية، وهما المدرستان الأندلسية والمصرية، في جانبين اثنين: أولهما خاص بالائتلاف والاختلاف في تناول المسائل النحوية نفسها، وثانيهما اتفاق المنهج البحثي عندهم في تحديد الاختيارات النحوية والأخذ من المدارس السابقة، وهي المدارس العراقية الثلاث، وموافقة كثير من الآراء التي جاء بها أعلام هذه المدارس.

تمهيد:

بعد رسوخ قواعد النحو على يد المدارس متتابعة الظهور في العراق، ظهرت مدرستان جديدتان خارج هذا النطاق الجغرافي، وهما المدرسة الأندلسية والمدرسة المصرية (الغربية والشرقية)، وتجدر الإشارة إلى أن المؤرخين قديمًا أطلقوا مصطلح المغرب على بلاد الأندلس، نسبةً إلى موقعها من مركز الخلافة، فقد كانت الأندلس ولاية تابعة لدمشق (إحسان عباس، **تاريخ الأدب الأندلسي**، ص١١)، وهي تقع غرب بلاد الشام. والمغرب مأخوذ من الغرب، وغرّب القوم: ذهبوا في المغرب (ابن منظور، **لسان العرب** ٦٣٨/١). وقال بروكلمان في سياق حديثه عن عودة أبي علي القالي إلى الأندلس: "عوّل على الرحيل إلى بلاد المغرب، فقدم قرطبة"، وقيل في ذلك: "إن الفرق بين المشارقة والمغاربة، أو بعبارة أخرى بين الفكر العربي في بغداد والعواصم الإسلامية الأخرى هنالك وبين الفكر العربي في الأندلس قد يكون من السهل جدًّا أن يدركه الباحث" (إبراهيم أبو الخشب، **تاريخ الأدب العربي في الأندلس**، ص ٨١). وقام قسم من المؤرخين باستعمال مفردة المغاربة في إشارة إلى علماء المدرسة الأندلسية، فكان المقصود باصطلاح المغاربة الإشارة إلى ما يشمل بلاد الأندلس وما يجاورها.

ولم تكن المدرسة المصرية بعيدة في أصول منهجيتها عن المدرسة الأندلسية؛ إذ بدأت بمحاولات فردية تتخذ منهج الاختيار والانتخاب من المدارس

النحوية التي سبقتها، وظهر فيها أعلام أفذاذ كابن هشام المصري الذي قال عنه ابن خلدون: "ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنه ظهر بمصر عالم بالعربية أنحى من سيبويه" (ابن هشام، **مغني اللبيب**، المقدمة). على أن المدرسة المصرية شهدت انتشارًا أوسع من غيرها في هذا المجال، ويعود ذلك إلى الجهود المتضافرة لعلمائها في توطيد بناء النحو وترسيخ قواعده وتطعيمها بأفكار مبتكرة وردفها بآراء جديدة.

شيوخ المدرستين الأندلسية والمصرية

لم يختلف المحققون والمؤرخون حول تحديد أعلام المدرستين في علم النحو، الذين كان لهم جهود واضحة في بناء منهج الاختيارات النحوية وتأليف الكتب والشروح التي أثرت المكتبة العربية لقرون عديدة، فقسم الزبيدي نحاة الأندلس إلى طبقات جعل في مقدمتهم أبا موسى الهواري وجودي بن عثمان النحوي (الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص ٧٥). وذكر المؤرخون المحدثون طائفة من علماء المدرسة الأندلسية، وهم: حمدون (ت ٢٠٠هـ)، والأفشين محمد بن موسى بن هاشم (ت ٣٠٧هـ)، وابن حجاج (ت ٣٣٦هـ)، ومحمد بن إسماعيل (ت ٣٣١هـ)، وابن القوطية (ت ٣٧٩هـ)، وابن سيده (ت ٤٥٨هـ)، والأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، وابن الطراوة (ت ٥٢٨هـ)، وابن عطية الغرناطي (ت ٥٤١هـ)، وابن طاهر الإشبيلي (ت ٥٨١هـ)، وأبو القاسم السهيلي (ت ٥٨١هـ)، وابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، وابن خروف (ت ٦١٠هـ)، وابن عصفور (ت ٦٦٣هـ)، وأبو حيان (ت ٧٤٥هـ).

أما شيوخ المدرسة المصرية فاختلف المؤرخون في تحديد مذهب ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)؛ حيث اعتبره بعض الباحثين أندلسيًّا، إلا أن البعض ذهب إلى أن ابن مالك يعد من شيوخ مدرسة مصر والشام (المقري، **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب** ٤٢٧/١. ابن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة** ٢٤٣/٧. محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص ٢٢. شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص ٢٢١)؛ حيث إنه رحل من الأندلس شابًّا بين

الخامسة والعشرين والثلاثين (ابن مالك، **تسهيل الفوائد**، ص ٥)، والحقيقة أن إنتاج ابن مالك من النحو يشير إلى أنه على مذهب مصر ومن شيوخها المعدودين. ومن أعلام هذه المدرسة أيضًا: ابن هشام (ت ٧٦١هـ) وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) والأشموني (ت ٩٠٠هـ)، وكذلك السيوطي (ت ٩٠٥هـ).

أصول الاختيارات النحوية ومنهجها في المدرستين

اتفقت المدرستان في تحديد أصول الاختيارات النحوية بين تيارين اثنين:

الأخذ عن المدارس النحوية السابقة: بنى علماء الأندلس أصول اختياراتهم على المدارس العراقية (البصرة والكوفة وبغداد)؛ حيث ذكر الزبيدي أن جودي النحوي (ت ١٩٨ هـ) هو أول نحاة الأندلس، وأنه قد أخذ علمه عن الكسائي والفراء، وأنه أول من أدخل كتاب الكسائي إلى دياره (الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص ٧٥، ٢٧٨). ويقول مؤرخون إن محمد بن موسى الأفشين (ت ٣٠٧ هـ) حين رحل إلى المشرق أخذ عن أبي علي الدينوري كتاب سيبويه واستنسخه، ثم عاد إلى الأندلس ومعه الكتاب (محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص ١٩٣)، وقال المقري عما أخذه عن نحاة العراق: "ومن الكتب: النحو والآداب، فأروي بالقراءة كتاب سيبويه والإيضاح والتكملة والمفصل وجمل الزجاجي وغير ذلك" (المقري، **نفح الطيب** ٣/ ٣٠٤).

ولم يكن بناء أصول اختيارات المدرسة المصرية بعيدًا عن السيرة نفسها، غير أنها أضافت المدرسة الأندلسية لتكون ضمن أصول اختياراتها في عرض المسائل النحوية، ويرجع اتصال نحاة مصر بالمدرسة البصرية إلى القرن الثاني الهجري منذ اتصال النحوي المصري ابن هرمز (ت ١١٧هـ) الذي كان تلميذًا لأبي الأسود الدؤلي (السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، ص ١٦)، ومنذ أبي عليّ الدينوري الذي أخذ من علمي البصرة والكوفة، وقرأ كتاب سيبويه على أبي العباس المبرد (الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، ص ٢٣٣). ويقول أحمد أمين عن ظاهرة البعثات التعليمية المصرية المرسلة إلى العراق: "وكانت العادة

المتبعة أن ترسل البعثات من جميع الأقطار الإسلامية إلى العراق، وخصوصًا إلى بغداد، كما نرسلها اليوم إلى أوروبا، فحدث أن أرسلت مصر شابين مصريين ليتعلما النحو واللغة وما إليهما في بغداد، فلما وصلا وجَدا أن ألمع اسم في بغداد هو الزجاج، وكان هذان الشابان هما ابن ولاد وابن النحاس فدرسا عليه وعلى غيره" (أحمد أمين، **ظهر الإسلام** ٢/ ١٢٢).

الأخذ من الأحاديث النبوية الشريفة: رفض بعض نحويي الأندلس الأخذ بالأحاديث والاستشهاد بنصوصها، ومنهم أبو حيان الأندلسي؛ متعللًا بأن أئمة النحو من المصريين لم يحتجوا بشيء من الحديث، وأن الأحاديث –في رأيه– رويت بالمعنى عن النبي –صلى الله عليه وسلم– ولم تنقل نصًّا حرفيًّا قاطعًا عنه (البغدادي، **خزانة الأدب** ١/ ٩)، بينما آثر نحويون آخرون قبول الأحاديث النبوية والاستشهاد بها، مثل ابن خروف والسهيلي الذي استشهد بأكثر من ثمانين حديثًا في المسائل التي حققها (السهيلي، **الأمالي**، ص ٣٤ – ١٣٩).

أما في المدرسة المصرية فقد عَدّ كل من ابن مالك وابن هشام الاستشهاد بالأحاديث النبوية من أصول اختياراتهم وبناء آرائهم في المسائل النحوية، وورد في ذلك: "وأجاز القوم الاحتجاج بالحديث في اللغة، وعدُّوه في الأصول التي يرجع إليها في تحقيق الألفاظ وتقرير القواعد، ومن عرف بهذا المذهب ابن مالك وابن هشام" (**مجلة مجمع اللغة العربية**، القاهرة، ٣/ ١٩٩).

ولا بد أن نشير هنا إلى تيار ثالث ظهر بين علماء الأندلس شكّل ثورة على النحو في تلك الفترة؛ حيث يرى أصحاب هذا التيار –وفي مقدمتهم ابن مضاء– عدم الاعتراف بالأصول النحوية، فقال في ذلك: "قصدي في هذا الكتاب –الرد على النحاة– أن أحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرًا) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب" (ابن مضاء، **الرد على النحاة**، ص ٨٥)،

كما يظهر هذا الانقلاب على الأصول في تراخي بعض العلماء عن الأخذ من العربي الفصيح قديمًا، وإجازة الأخذ عن لغة المعاصرين والاستشهاد بها، وكان من أصحاب هذا الرأي ابن الطراوة (أمين السيد، **الاتجاهات النحوية في الأندلس**، ص ٥٢٥).

وهذا التيار الثالث قد يظهر جليًّا في المسائل المستحدثة في النحو عند المدرستين؛ حيث إن من أبرز ما اتسمت به المدرستان قيام علمائهما باستحداث آراء جديدة في المسائل النحوية لم تكن موجودة لدى المدارس السابقة، وهو ما جعل المنهج متآلفًا بين المدرستين في التيارات الثلاثة، مع ملاحظة أن المسائل المستحدثة في المدرسة الأندلسية كانت تسند إلى جملة علماء المدرسة بعبارة "قال الأندلسيون"، مثلًا، بينما كانت تسند إلى علماء المدرسة المصرية؛ كل على حدة، بحسب رأيه الحداثي الذي جاء به.

وقد قلّل بعض مؤرخي النحو من قيمة الجهود المستحدثة في المسائل النحوية؛ إذ أشار إلى ذلك شوقي ضيف بما نصه: "فإذا نحاتها يخالطون جميع النحاة السابقين من بصريين وكوفيين وبغداديين، وإذا هم ينتهجون نهج الآخرين في الاختيار من آراء نحاة الكوفة والبصرة، ويضيفون إلى ذلك اختيارات من آراء البغداديين، وبخاصة أبو علي الفارسي وابن جني" (شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ٢٩٣). وكذلك أحمد أمين الذي قال: "إن هؤلاء النحويين جميعهم كانوا يدورون في فلك سيبويه، فإن اجتهد أحد كابن مالك وأبي حيان فكالذي نسميه في الفقه اجتهاد مذهب لا اجتهادًا مطلقًا" (أحمد أمين، **ظهر الإسلام** ٣/٩٥). في حين يرى آخرون أن المدرسة الأندلسية تحمل راية المدرسة البصرية في صبغتها العامة إزاء الآراء في المسائل النحوية، كما أنها لا تعد مدرسة تامة الأركان في السمات والخصائص، ولا تتعدى أن تكون مجرد اتجاه نحوي معاصر لمدارس العراق. فقيل: "وكان المذهب الأندلسي يتخذ من المذهب البصري إمامًا له، ولكنه كان يختار ويفضل بعض الآراء. وهي مدرسة ليست لها سماتها وخصائصها الواضحة كل الوضوح، ولكنها على كل حال يمكن أن تمثل اتجاهًا

معينًا في النحو واللغة" (خديجة الحديثي، **أبو حيان النحوي**، ص ٣١٤).

وإن الاختلاف في الأخذ بأصول النحو ولّد آراء متعددة تجاه المسائل النحوية، خصوصًا أن المنهج قائم على تتبع القواعد النحوية ومسائلها التي قال بها السابقون من النحاة، فالقيام بمنهج الانتخاب في الاختيارات النحوية يؤدي إلى إظهار مدى تأثر بعضهم بالبصريين، وتأثر آخرين بالكوفيين أو البغداديين، وهذا التباين في دراسة المسائل النحوية والاستدراك عليها ساهم في إظهار المدرسة إلى النور كمدرسة مستقلة لها آراؤها ومنهجها الخاص بها، لكن الثابت أن منهجهم في النحو قائم على الانتخاب من المدارس النحوية السابقة.

ويمكن تحديد منهج المدرستين الأندلسية والمصرية بأنه سار على مذهب الاختيار من مدارس النحو السابقة، مضافًا إلى ظاهرة التوسع في أصول الاختيارات، في الأخذ بالأحاديث النبوية والاستشهاد بها، كما عند ابن خروف والسهيلي في المدرسة الأندلسية، وعند ابن مالك وابن هشام في المدرسة المصرية.

من مسائل الائتلاف بين المدرستين الأندلسية والمصرية

اتفقت بعض آراء علماء المدرسة الأندلسية مع آراء علماء المدرسة المصرية في المسائل النحوية التي كانت موضع خلاف بين المدارس السابقة، وكان هذا الاتفاق متعلقًا بإبداء الرأي حول الاختيارات النحوية للمسائل التي تناولها السابقون لهم وتدارسوها، فبنت كل مدرسة آراءها بحسب ما تراه سليمًا وفق الحجج والبراهين التي تؤيد ذلك، فكان الائتلاف في اتفاق الرأي حول مسألة ما نابعًا من هذه النقطة تحديدًا. ومن نماذج هذا الائتلاف:

- **مسألة تقديم الاسم الظاهر على (عسى واخلولق وأوشك)، مع إسنادهن إلى (أن) و(الفعل)**

قال ابن مالك: "فإن أضمر في (عسى) ضمير ما قبله اسمًا على مذهب من يعتقد أنه اسم عسى وأوشك واخلولق، لكونها دخلت على المبتدأ أو الخبر، أو فاعلًا على مذهب من يرى أن (أن والفعل) في موضع المفعول

لا في موضع الخبر؛ فيكون المرفوع بـ(عسى وأوشك واخلولق) فاعلًا بهن لا اسمًا لهن، فإنه يطابق ما قبله، فتقول: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا... (ابن مالك، **شرح التسهيل** ١/ ٣٩٦). وهو ما أشار إليه سيبويه في كتابه أيضًا (سيبويه، **الكتاب** ٣/ ١٥٨، ١٦٠).

وقال أبو حيان في ذلك: "قال بعض أصحابنا: إذا دخلت عسى على الضمير فالأكثر الأقيس إجراء ذلك الضمير مجرى الظاهر، فيكون ضمير رفع، نحو: زيد عسى أن يقوم، والزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسوا أن يقوموا، والهندات عسين أن يقمن، ومن العرب من يستعمل ضمير النصب" (أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل** ١/ ٣٥٦).

- **مسألة اللام الداخلة على خبر (إن) المخففة**

يُعرف عند النحويين أن (إن) المكسورة إذا خففت قل عملها وكثر إهمالها لزوال اختصاصها، ويجوز إعمالها استصحابًا لها بالحال، لكن إذا أهملت فيلزم مجيء اللام في خبرها، وذلك للتفرقة بينها وبين (إن) النافية، ولذلك يطلق عليها اللام الفارقة، ولا تلزم هذه اللام عند إعمال (إن) لعدم اللبس والتوهم، ويستغنى عنها إذا وجدت قرينة لفظية أو معنوية، وكان الاختلاف بين إن كانت هذه اللام هي لام (إن) المشددة التي للابتداء أم أنها لام أخرى أدخلت للفرق بين (إن) النافية و(إن) المخففة من الثقيلة المؤكدة، واختار ابن عصفور وابن مالك رأي المدرسة البغدادية في أن هذه اللام هي لام الابتداء التي كانت مع المشددة، وجاءت للفرق بين (إن) النافية و(إن) المؤكدة المخففة، وهو رأي قال به سيبويه والأخفشان الأوسط والأصغر وأكثر نحاة بغداد (ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي** ١/ ٤٣٨. وانظر: ابن مالك، **شرح التسهيل** ٢/ ٣٤).

- **مسألة نوع حذف العائد المجرور بالحرف**

اتفق رأي ابن مالك مع رأي أبي حيان في أن الحذف للضمير المجرور بالحرف جائز مقصور على السماع، واستدلوا على ذلك مع الجمهور بقوله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[سورة المؤمنون: الآية ٣٣]. أي: منه (أبو حيان، **التذييل والتكميل** ٣/ ٧٧. ابن مالك، **شرح التسهيل** ١/ ٢٠٥). ولما ذهب الكسائي إلى أن حذف الضمير العائد المجرور بالحرف قياسي رد عليه أبو حيان بقوله: "لا ينبغي أن يقاس عليه، ولا يذهب إليه إلا بسماع عن العرب" (أبو حيان، **التذييل والتكميل** ٣/٨١).

- **مسألة أثر الجازم في المحذوف من المضارع المعتل الآخر**

اتفق أبو حيان والسيوطي في اعتبار الإعراب زائدًا على ماهية الكلمة، فالواو والياء من الحروف الأصلية، والألف منقلبة عن أصل، وقد يكون الحرف منقلبًا عن حرف ملحق بأصل، وحرف الجزم لا يحذف الحرف الأصلي ولا الملحق بأصل، فكان القياس يقتضي أن يحذف الجازم الضمة المقدرة في الحروف لكن يبقى المجزوم بصورة المرفوع لو اقتصر على ذلك، فحذف الجازم الضمة المقدرة (السيرافي، **شرح كتاب سيبويه** ٢/٥٦. السيوطي، **همع الهوامع** ١/١٧٤. أبو حيان، **التذييل والتكميل** ٢/٢٠٢. أبو حيان، **ارتشاف الضرب** ٢/٨٤٨).

- **(إذا) الفجائية ظرفية**

ذهب ابن عصفور مذهب ابن جني والفارسي والمبرد في اعتبار (إذا) الفجائية ظرف مكان (السيوطي، **همع الهوامع** ١/٢٠٧). وإلى الرأي نفسه ذهب ابن مالك (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ١/٩٣).

- **مسألة اسم (لا) النافية للجنس إذا كان مثنى أو جمع مذكر سالمًا بين الإعراب والبناء**

اتفق النحاة على أن اسم (لا) النافية إذا كان غير مضاف إلى نكرة ولا شبهها بأن يأتي مفردًا أو مثنى أو مجموعًا بُني معها على ما

كان ينصب به لو كان معربًا لتضمنه معنى من الجنسية، فإن كان مفردًا لفظًا أو معنى أو جمع تكسير لمذكر ومؤنث يبنى على الفتح نحو: لا رجل ولا قوم ولا رجال ولا هنود في الدار، ويبنى على الفتح أو الكسر مع عدم التنوين عند الجمهور إن كان مما يجمع بألف وتاء كما في: لا مسلمات، فالكسر استصحابًا للأصل والفتح نظرًا للأصل في بناء المركبات، واتفق ابن عصفور مع ابن هشام على رجاحة هذا الرأي في أنه بني على الياء على الأصح إن كان مثنى أو مجموعًا على حده كما في: لا رجلين ولا مسلمين عندك (ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ٣٥٣/٢. خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** ٣٤٢/٢).

- **مسألة الخلاف في رفع كان للمبتدأ**

يعرف عند النحويين أن كان ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وحصل اختلاف بين النحاة في رفع كان للمبتدأ، فرأى بعضهم أنها لا ترفعه؛ لأنه مرفوع بعامل معنوي وهو الابتداء قبل دخول كان عليه. بينما اتفق أبو حيان وابن مالك مع مذهب البصريين وسيبويه والفراء في أن كان ترفع المبتدأ ويكون اسمها تشبيهًا بالفاعل، وتنصب الخبر باتفاق ويسمى خبرها تشبيهًا بالمفعول (أبو حيان، **التذييل والتكميل** ٤/ ١١٥. خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** ١/ ٢٣٣).

- **مسألة (كأي) تأتي للاستفهام**

ذهب ابن مالك مذهب ابن قتيبة وابن عصفور في اعتبار (كأي) تأتي للاستفهام، فقال ابن هشام في ورود (كأي) للاستفهام: "وهو نادر، لم يثبته إلا ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك، واستدل عليه بقول أبي بن كعب لابن مسعود –رضي الله عنهما: (كأيٍّ تقرأ سورة الأحزاب آيةً؟) فقال: (ثلاثًا وسبعين)" (ابن هشام، **مغني اللبيب** ٢٥٢/١).

- **مسألة إعراب الأسماء الستة**

يعرف عند النحويين أن الأسماء الستة تنوب فيها الحروف عن الحركات في الإعراب، وكان الخلاف إن كان إعرابها من جهة واحدة؛ الحروف فقط أو بالحركات فقط، أم أنها تعرب من جهتين بالحروف والحركات معًا؟ وقد ذكر السيوطي أن ابن مالك وابن هشام وأبا حيان اتفقوا على أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أُتبع فيها ما قبل الآخر للآخر (السيوطي، **همع الهوامع** ٩٧/١. أبو حيان، **التذييل والتكميل** ١٨١/١. ابن مالك، **شرح التسهيل** ٤٣/١).

- **مسألة عامل الرفع في المبتدأ**

يعرف عند النحويين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ، وأن العامل في المبتدأ معنوي وفي الخبر لفظي، وتعددت آراء المذاهب النحوية في ذلك، فكان منها ما ذهب إليه المبرد مع جمهور البصريين وسيبويه من أن الابتداء بنفسه رفع المبتدأ ورفع الخبر بواسطة المبتدأ، فهما –أي الابتداء والمبتدأ– رافعان للخبر (ابن مالك، **شرح التسهيل** ٢٧١/١)، بينما اتفق كل من أبي حيان والسيوطي على الأخذ برأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ؛ لأن كلًّا منهما طالبٌ الآخر ومحتاج له وبه صار عمدة (السيوطي، **همع الهوامع** ٣١١/١. ابن يعيش، **شرح المفصل** ٨٤/١. ابن مالك، **شرح التسهيل** ٢٧٢/١).

- **مسألة عمل الفعل الثاني في التنازع واحتياج الأول لمرفوع**

ذهب البصريون إلى أنه إذا أعمل الفعل الثاني في باب التنازع، واحتاج الأول إلى مرفوع فإنه يتضمنه مضمرًا، نحو: ضربوني وضربت الزيدين. لامتناع العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء كثيرًا، كما في قول الشاعر:

جزَى ربُّه عني عديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فعَل

واتفق كل من الكسائي وابن هشام والسهيلي إلى أنه يحذف (ابن يعيش،

شرح المفصل ٧٦/١. ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ٢٩/٢).

- **مسألة (لن) تأتي للدعاء**

ذهب ابن هشام مذهب ابن عصفور في اعتبار (لن) تأتي للدعاء، فقال: "وتأتي للدعاء كما أتت (لا) لذلك، وفاقًا لجماعة منهم ابن عصفور" (ابن هشام، **مغني اللبيب** ٢٥٢/١).

هذه بعض مسائل الاتفاق أتيت بها على سبيل المثال لا الحصر، لأبين فيما اتفقت المدرستان في بعض المسائل، على الرغم من أن بعض المسائل اختلفا فيها عن المدارس النحوية الأخرى مثل المدرسة البصرية أو الكوفية أو البغدادية.

من مسائل الخلاف بين المدرستين الأندلسية والمصرية

اقتضت منهجية الاختيارات عند علماء المدرستين أن يتفق كل منهم مع الآخر في بعض المسائل، بحسب تكوُّن الرأي موضوعيًّا في فكر كل منهم، فجاءت بعض المسائل مؤتلفة الرأي بينهم، وأخرى خالفوا فيها الآراء التي لم توافق قناعاتهم بالأدلة والبراهين. ومن تلك المسائل النماذجُ التالية:

- **مسألة أثر الجازم في المحذوف من المضارع المعتل الآخر**

يعرف عند النحويين أن الفعل المضارع المعتل الآخر إذا تقدم عليه جازم حذف حرف العلة منه، سواء أكان الحرف ألفًا أو واوًا أو ياءً، نيابة عن السكون، وعليه يكون حذف حرف العلة بسبب وجود أداة الجزم، غير أن وجود شواهد عند العرب خلافًا لذلك أثبتت فيها أحرف العلة بعد أداة الجزم جعلت النحويين يختلفون في آرائهم حول ذلك، فقال الجمهور بجواز إقرار حروف العلة الثلاثة مع وجود جازم، وأن ذلك مختص بالضرورة (ابن مالك، **شرح التسهيل** ١/ ٣، ٥٦، ١٥٣. أبو حيان، **التذييل والتكميل** ٢/ ٢٠٦). وقد عارض ابن عصفور مذهب ابن مالك في اعتبار الجازم حذف حرف العلة، وأن هذه الأفعال لا يقدر فيها الإعراب بالضمة ولا بالفتحة؛ لأن الإعراب فرع في الفعل لا أصل، فلا

حاجة إلى تقديره فيه؛ لأن الجازم حذف نفس حرف العلة (ابن مالك، **تسهيل الفوائد** ١/ ٥٥ – ٥٦. السيوطي، **همع الهوامع** ١٣١/١، ١٣٢. ابن عصفور، **المقرب** ٥٠/١).

- **مسألة تقديم خبر ليس على اسمها**

يعرف عند النحويين أن الأفعال التي تدخل على المبتدأ ترفعه ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وهي أفعال كان وأخواتها، ويجوز أن يتوسط أخبارهن بينهن وبين أسمائهن، ووقفوا عند قوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَن تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ﴾[سورة البقرة، الآية: ١٧٧]. ذكر أبو حيان أن توسط خبر ليس ثابتًا من كلام العرب، فلا التفات لمن منع ذلك (أبو حيان، **ارتشاف الضرب** ٨٦/٢). بينما ذكر ابن هشام أن رفع (البر) في الآية ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف (ابن هشام، **مغني اللبيب**، ص ٥٩٠)، وأجاز كل من أبي علي الشلوبين وابن عصفور تقديم خبر ليس عليها، كما يجوز تقدير خبر كان عليها، مستدلين بقوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾[سورة هود، الآية: ٨].

- **مسألة الخلاف في حرف التعريف (أل): أحادي أم ثنائي؟**

يعرف عند النحويين أن (أل) أداة تعريف تدخل على الأسماء، وأنها لا تأتي إلا ثنائية الوضع، ووقع الخلاف في همزتها، هل هي همزة قطع أو همزة وصل، فأخذ أبو حيان بمذهب سيبويه بأن (ال) حرف ثنائي همزته همزة وصل، ولا تنفصل الهمزة من اللام، ولا تنفصل اللام من الهمزة (أبو حيان، **التذييل والتكميل** ٢٢٠/٣)، واستدل على مذهب سيبويه بحذف الهمزة وصلًا بأنها وصلت تخفيفًا وأن العامل يتخطاها (ابن مالك، **شرح التسهيل** ٢٥٤/١. أبو حيان، **التذييل والتكميل** ٢١٨/٣)، واعتبر ابن مالك أن (أل) بجملتها للتعريف وأنها حرف ثنائي الوضع بمنزلة (قد)، و(هل) وأن همزتها همزة قطع كهمزة (أم) و(أو) و(أن)، مستدلًّا على ذلك بفتح الهمزة في قولهم (الأحمر) بنقل حركة همزة أحمر إلى اللام قبلها فيثبتونها مع تحرك ما بعدها، ولو كانت الهمزة زائدة

للنطق بالساكن لم يثبتوها لعدم الحاجة إليها (خالد الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح** ١٧٩/١. ابن مالك، **تسهيل الفوائد** ٢٥٤/١).

- **مسألة عامل النصب في المصدر المفعول المطلق**

يعرف عند النحويين أن المفعول المطلق المصدر منصوب دائمًا، ووقع الخلاف بين النحويين في العامل الناصب له، فذهب ابن مالك مع رأي الجمهور بأن المصدر إذا كان من لفظ فعله وجاريًا عليه؛ فإن عامل النصب فيه مصدر مثله، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَّوْفُورًا﴾[سورة الإسراء، الآية: ٦٣]. بإعراب جزاء مفعولًا مطلقًا، وعامله (جزاؤكم) وهو مصدر مثله. فأشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بما نصه: "بمثله أو فعلٍ او وصفٍ نصب..." (خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** ٤٩١/١. السيوطي، **همع الهوامع** ٩٧/٢). بينما ذهب ابن الطراوة إلى أن عامل النصب فيه أنه مفعول به بفعل مضمر لا يجوز إظهاره، والتقدير في "قعد قعودًا": فعل قعودًا (السيوطي، **همع الهوامع** ٩٧/٢).

- **مسألة عامل الرفع في المبتدأ والخبر**

على الرغم من اتفاق أبي حيان والسيوطي على الأخذ برأي الكوفيين في أن المبتدأ والخبر مترافعان، فالمبتدأ رفع الخبر والخبر رفع المبتدأ، لأن كلًّا منهما طالبٌ الآخر ومحتاج إليه وبه صار عمدة (السيوطي، **همع الهوامع** ٣١١/١. ابن يعيش، **شرح المفصل** ٨٤/١. ابن مالك، **شرح التسهيل** ٢٧٢/١)، إلا أن ابن عقيل خالفهما في ذلك بقوله في شرحه لألفية ابن مالك: "وأعدل هذه المذاهب مذهب سيبويه" (ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ٢٠١/١). وسيبويه ذهب مع جمهور البصريين إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع بالمبتدأ، وزاد في **الهمع** أن رافع المبتدأ معنوي وهو الابتداء؛ لأنه يبنى عليه، ورافع الخبر المبتدأ؛ لأنه مبني عليه فارتفع به، كما ارتفع هو بالابتداء (السيوطي، **همع الهوامع** ٣١١/١. سيبويه، **الكتاب** ٨١/١، ١٢٦/).

- **مسألة حركة نون الجمع والمثنى المذكر :**

يعرف عند النحويين أن نون الجمع المذكر دائمًا مفتوحة، ونون المثنى على العكس من ذلك تأتي دائمًا مكسورة بعد الألف والياء على أصل التقاء الساكنين. غير أن بعض الروايات الشعرية جاءت بكسر نون الجمع في حالة النصب وضم نون المثنى في حالة الرفع خلافًا للمشهور، وذهب ابن مالك إلى أن حق نون الجمع الفتح وكسرها شاذ، وأن حق نون المثنى والملحق به الكسر وفتحها لغة، غير أن أبا حيان اعترض عليه في قوله بأن فتح نون المثنى لغة (ابن يعيش، **شرح المفصل** ١٤١/٤. شرح ابن عقيل ٦٩/١). أما الاستدلال ببيت الشعر القائل:

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا

فقال فيه: إنه مصنوع ولا يحتج به، وقال الأزهري: لا دليل فيه، وإن كسر نون الجمع جائز في الشعر بعد الياء، واستدل يس في حاشيته بقول الشيخ خالد الأزهري إن ذلك ليس لغة، ولكن العيني نقل في شواهده أنه لغة (شرح ابن عقيل ٦٦/١. خالد الأزهري، **شرح التصريح** ٧٩/١).

- **مسألة إعراب الأسماء الستة**

بيّنا أن المشهور عند النحاة أن الأسماء الستة تنوب فيها الحروف عن الحركات في الإعراب، وكان الخلاف إن كان إعرابها من جهة واحدة: الحروف فقط أو بالحركات فقط، أم أنها تعرب من جهتين بالحروف والحركات معًا؟ وعلى الرغم من اتفاق كل من ابن مالك وابن هشام وأبو حيان على أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر (السيوطي، **همع الهوامع** ٩٧/١. أبو حيان، **التذييل والتكميل** ١٨١/١. ابن مالك، **شرح التسهيل** ٤٣/١)، إلا أن الأعلم الشنتمري ذهب مع رأي ابن أبي العافية في أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف، وهي الحركات التي كانت فيها قبل أن تضاف، فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة، وانقلب ياء لأجل الكسرة، وألفًا لأجل الفتحة (أبو حيان، **التذييل والتكميل** ١٧٧/١. السيوطي، **همع الهوامع** ٩٨/١. المبرد، **المقتضب** ١٥٥/٢).

- **المسألة الزنبورية**

حين دافع ابن هشام عن البصريين ورأيهم ذكر رأيه في المسألة الزنبورية بما نصه: "وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيبويه، وهو: فإذا هو هي، هذا هو وجه الكلام مثل (فإذا هي بيضاء، فإذا هي حية)، وأما فإذا هو إياها إن ثبت فخارج عن القياس واستعمال الفصحاء" (ابن هشام، **مغني اللبيب** ٩٥/١، ٩٦). بينما ذهب الأعلم الشنتمري إلى موافقة الكسائي في رأيه (ابن هشام، **مغني اللبيب** ١/ ١٣٦).

ائتلاف الاختيارات النحوية بين المدرستين

أولًا: اتباع المذهب البصري

أشار المؤرخون إلى مواضع كثيرة اتبع فيها علماء النحو في المدرستين المذهب البصري ووافقوا آراء علمائه في المسائل النحوية، ومن نماذج هذا الاتباع عند المدرسة الأندلسية:

- **نداء ما فيه (أل) ضرورة:** ذهب ابن عصفور مذهب المدرسة البصرية في عدم جواز نداء ما فيه (أل) إلا في الضرورة، نحو قوله: فيا الغلامان اللذان فرَّا (ابن عصفور، **المقرب**، ١٧٧/١).
- **اسم كان وخبرها:** وافق السيوطي مذهب المدرسة البصرية في اجتماع معرفتين في باب كان بالتخيير بينهما، فقال: إذا اجتمع في باب كان معرفتان، تخير أيهما شئت جعلته الاسم والآخر الخبر، وعلى هذا الرأي سار أيضًا الفارسي وابن ظاهر وابن خروف وابن مضاء وابن عصفور، وهو ظاهر كلام سيبويه (السيوطي، **همع الهوامع** ١١٨/١).
- **نداء المضمر:** كما في قولك: يا أنت. وذهب ابن عصفور مذهب المدرسة البصرية في أن المضمر لا ينادى إلا نادرًا. وأن الأسماء كلها تنادى إلا المضمرات (البغدادي، **خزانة الأدب** ١٤٠/٢).
- **إعراب ضمير الفصل:** اتبع أبو حيان مذهب المدرسة البصرية في إعراب

ضمير الفصل بأنه "اسم لا محل له من الإعراب" (السيوطي، **همع الهوامع** ٨٦/١)؛ نحو قوله تعالى ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾[سورة النور، الآية: ٥٠]؛ إذ إن الضمير المنفصل (هم) لا محل له من الإعراب.

- **دخول كاف التشبيه على الضمائر:** ذهب أبو حيان مذهب المدرسة البصرية في منع دخول كاف التشبيه على الضمائر، نحو قول الشاعر:

ولا ترى بعلًا ولا حلائلا كهو ولا كهنّ إلا حاظلا

وقد وصفه أبو حيان بالقلة فقال: "وهي تُفهم جوازَه على قلةٍ" (السيوطي، **همع الهوامع** ٣٠/٢).

- **نعم وبئس:** خالف ابن عصفور مذهب المدرسة الكوفية القائل باسميتهما، واختار مذهب المدرسة البصرية في اعتبار (نعم وبئس) من الأفعال لا من الأسماء (ابن عصفور، **المقرب** ١/ ٦٥).

كما وافقت المدرسة المصرية المذهب البصري في بعض المسائل النحوية، ومن النماذج في ذلك:

- **نداء ما فيه (أل):** ذهب ابن يعيش مذهب المدرسة البصرية في اعتبار أن نداء ما فيه (أل) شاذ. فقال: "لا ينادى ما فيه الألف واللام إلا الله وحده لأنهما لا تفارقانه" (ابن يعيش، **شرح المفصل** ٨/٢).
- **الاسم المرفوع بعد لولا:** ذهبت المدرسة المصرية إلى الأخذ برأي المذهب البصري في الاسم الواقع بعد لولا، نحو: "لولا زيد لأكرمتك". فالإكرام ممتنع لوجود زيد، فزيد مبتدأ وخبره محذوف وجوبًا، وهو كون مطلق؛ أي: "لولا زيد موجود" (خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** ١٨٧/١). وكذلك ابن عقيل؛ إذ يعتبر الخبر بعد لولا شاذًّا.
- **تعليل النصب في (غدوة):** علق ابن يعيش على النصب في (غدوة) بعد (لدن) بتعليل البصريين؛ حيث يقال: "نصبت غدوة بلدن على التشبيه باسم الفاعل؛ شبهت نونها بتنوين اسم الفاعل" (السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٣٠/١).

- **استعمال (وحده) منصوبًا:** قال ابن يعيش موافقًا مذهب المدرسة البصرية في ذلك: "واعلم أن وحده لم يستعمل إلا منصوبًا، إلا ما ورد شاذًا. وقيل: هو نَسِيجُ وحدِه وعُيَيرُ وحدِه وجُحيشُ وحدِه، بالإضافة" (ابن يعيش، **شرح المفصل** ٦٣/٢).
- **تقدم التمييز على عامله:** وفي هذه المسألة ذهب ابن هشام مذهب المدرسة البصرية في قوله: "لا يتقدم التمييز على عامله إلا إذا كان اسمًا كـ (رطل زيتًا)، أو فعلًا جامدًا نحو (ما أحسنه رجلًا!)، وندر تقدمه على متصرف كقوله (أنفسًا تطيب بنيل المنى)" (ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ٥١/٢).
- **حاليّة العراك في (أرسلها العراك):** ذهب ابن يعيش مذهب المدرسة البصرية في نصب العراك على الحال فقال: "نصب العراك على الحال، وهو مصدر عارك، وجعل العراك في موضع الحال، وهو معرفة إذا كان في تأويل معتركة، وكل شاذ لا يقاس عليه" (ابن يعيش، **شرح المفصل** ٦٢/٢).

ثانيًا: اتباع المذهب الكوفي

وردت عدة مواضع اتبع فيها علماء النحو في المدرستين المذهب الكوفي ووافقوا آراء علمائه في المسائل النحوية، ومن نماذج هذا الاتباع عند المدرسة الأندلسية:

- **الفعل (دخلت) متعديًا بنفسه وبواسطة:** كما في قولنا "دخلت المسجد والدار"؛ حيث ذهب أبو حيان مذهب الفراء والمبرد في استعمال هذين الفعلين وما شابههما بأنه يجوز فيه الوجهان التعدي بنفسه وبواسطة (في). وألحق الفراء بـ "دخلت": ذهبت وانطلقت. فقال: العرب عدّت إلى أسماء الأماكن، وحكي أنهم يقولون: دخلت الكوفة وذهبت اليمن وانطلقت الشام. قال أبو حيان: "هذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا غيره من البصريين، والفراء ثقة فيما ينقله" (السيوطي، **همع الهوامع** ٢٠٠/١).

- **هل (حبذا) اسم؟:** ذهب ابن عصفور مذهب بعض الكوفيين في اعتبارهم (حبذا) اسمًا، بدليل قول جرير: "يا حبذا جبل الريان من جبلٍ"، فدخول حرف النداء على حبذا يدل على أنها اسم (ابن عصفور، **المقرب** ١/٧٠).
- **هل (لاسيما) من أدوات الاستثناء؟:** اعتبرها ابن مضاء من أدوات الاستثناء موافقًا رأي المدرسة الكوفية في ذلك؛ حيث قال السيوطي: "عدّد الكوفيون وجماعة من البصريين كالأخفش وأبي تمام والفارسي والنحاس وابن مضاء من أدوات الاستثناء (لاسيما)، ووجهه أنك إذا قلت: قام القوم لا سيما زيد فقد خالفهم زيد في أنه أولى بالقيام منهم. فهو مخالفهم في الحكم الذي ثبت لهم بطريق الأولوية، قال الخضراوي: لما كان ما بعدها بعضًا مما قبلها وخارجًا عنه، بمعنى الزيادة؛ كان استثناء من الأول، لأنه خرج عنه بوجه لم يكن له" (السيوطي، **همع الهوامع** ١/٢٣٤).
- **إضافة (مذ ومنذ):** قال السيوطي: "ذهب أكثر الكوفيين وابن مضاء وابن مالك إلى أنهما مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل مذ كان أو مضى يومان" (السيوطي، **همع الهوامع** ١/٢١٦). وقيل: "ما بعدها فاعل بكان تامة محذوفة" (خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** ٢/٢٠).

كما وافقت المدرسة المصرية المذهب الكوفي في بعض المسائل النحوية، ومن النماذج في ذلك:

- **منع تقديم خبر (ليس) عليها:** ذهب ابن مالك مذهب المدرسة الكوفية في منع تقديم خبر (ليس) عليها، نحو: "قائمًا ليس زيدُ" (شرح ابن عقيل ١/١٦٤).
- **حرفية (إذا) الفجائية:** ذهب ابن مالك مذهب المدرسة الكوفية في حرفية (إذا) الفجائية، نحو: "خرجت فإذا الأسد بالباب". قال السيوطي: "وهي حينئذ حرف عند الكوفيين والأخفش، واختاره ابن مالك" (السيوطي، **همع الهوامع** ١/٢٠٧).
- **إعمال اسم الفاعل مصغرًا:** ذهب ابن هشام مذهب الكوفيين في جواز

الإعمال، فقال: إن مذهب البصريين أنه لا يجوز إعمال اسم الفاعل مصغرًا، وكذا الفراء، أما الكسائي وباقي الكوفيين فذهبوا إلى جواز إعماله" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٢٤٨/١).

وفي هذه المسألة اختلاف بين البصريين والكوفيين، فقال الرَّضِيُّ: "ويُشترَطُ في اسم الفاعل والمفعول ألّا يكونا مُصغَّرَين، ولا موصوفَين؛ لأن التَّصغيرَ والوصفَ يُخرجانِه عن تأويله بالفعل" (شرح الرضي ٨٢٠٣/٢).

ويُعلل السيوطي عدم إعمال اسم الفاعل المُصَغَّر عند البصريين، فقال: "فلا يَجُوزُ: هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا؛ لعدم وُرودِه، ولدخولِ ما هو من خَوَاصِّ الاسم عليه، فَبَعُدَ عن شَبَهِ المضارِع بتَغْيِيرِ بِنْيَتِه التي هي عُمْدَةُ الشَّبَهِ" (الهمع ٩٥/٢).

وأجاز الكسائيُّ إعمالَ اسمِ الفاعلِ المُصَغّرِ والموصُوفِ، وحكى عن بعضِهم: "أَظُنُّنِي مُرْتَحِلًا وسُوَيِّرًا فَرْسَخًا". ولا حُجَّةَ له في ذلك؛ لأن (فَرْسَخًا) ظَرْفٌ يَكْتَفِي برائحةِ الفِعْلِ، والظَّرْفُ يُتَوَسَّعُ فيه (انظر المساعد ١٩١/٢، المغني ٧٥/٢، التصريح ٦٥/٢، الأشموني ٢٩٤/٢).

وأرى أن الكسائيَّ صرَّح بعمل اسم الفاعل المُصَغَّر؛ لأن اسم الفاعلِ المُكَسَّرَ يعمل، مثلَ: "هؤلاءِ ضَوَارِبٌ زَيدًا"، والتَّصْغِيرُ والتَّكْسِيرُ مِن خَواصِّ الأسماء، وهما يَرُدَّانِ الأشياءَ إلى أُصولها؛ ولذا لمح الكسائيُّ هذه الصِّلَةَ بينَهما، فأجاز عَمَلَه (انظر المساعد ١٩٢/٢).

والفرَّاء مذهبه مذهب البصريِّين: وهو أن المُصَغَّرَ لا يَعْمَلُ، فلا تَقُولُ: هذا ضُوَيْرِبٌ زيدًا، بل يَجِبُ الإضافةُ (المساعد ١٩١/٢)، أمّا الكوفيون –غَيْرَ الفَرَّاءِ– فنَسَبَ في "الهَمْع" إعمالَ المُصَغَّرِ إليهم، قال السيوطيُّ: "وقال الْكُوفِيُّونَ إلا الفَرَّاءَ، ووافَقَهمُ النَّحَّاسُ: يَعْمَلُ مُصَغَّرًا، بِناءً على مَذْهَبِهم أن المُعْتَبَرَ شَبَهُهُ الفِعْلَ في المَعْنَى لا الصُّورَةِ" (الهمع ٩٥/٢، شرح الأشموني ٢٩٤/٢).

- **حذف الموصول الاسمي:** ذهب الكوفيون والأخفش إلى إجازة الحذف، وتبعهم ابن مالك وشرط في بعض كتبه كونه معطوفًا على موصول آخر.

ومن حجتهم ﴿آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ [سورة العنكبوت، الآية: ٤٦] (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٢/ ٦٩٢).

- **الاسم الواقع بعد (مذ ومنذ):** ذهب ابن مالك مذهب الكوفيين والسهيلي في الاسم الواقع بعد (مذ ومنذ) بأنه فاعل لفعل محذوف بكون التامة، والمثال على ذلك: "ما لقيته مذ يومان"، وقال ابن هشام: "قال أكثر الكوفيين ظرفان مضافان لجملة حذف فعلها وبقي فاعلها، والأصل (مذ كان يومان) واختاره السهيلي وابن مالك" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٣٧٣/١).

ثالثًا: اتّباع المذهب البغدادي

وردت عدة مواضع اتبع فيها علماء النحو في المدرستين المذهب البغدادي ووافقوا آراء علمائه في المسائل النحوية، ومن نماذج هذا الاتباع عند المدرسة الأندلسية:

- **عامل الرفع في المبتدأ والخبر:** ذهب النحاة إلى القول بأن عامل الرفع في الخبر هو المبتدأ. قال السيوطي: "قال الجمهور: الابتداء وهو جعله أولًا ليخبر عنه، وقال: وقيل لتجرده، وقيل الابتداء، وقيل هما، والمختار وفاقًا للكوفية وابن جني وأبي حيان ترافَعا" (السيوطي، **همع الهوامع** ٩٤/١).
- **هل (إذا) الفجائية ظرف مكان:** ذهب ابن عصفور مذهب المبرد والفارسي وابن جني في (إذا) الفجائية على أنها ظرف مكان (السيوطي، **همع الهوامع** ٢٠٧/١).
- **هل يجوز توكيد العائد المنصوب؟:** تبع الأندلسيون ابن السراج في منع توكيد العائد المنصوب المحذوف قياسًا، نحو: "جاء الذي ضربت نفسه". قال الأشموني: "أجازه الأخفش والكسائي، ومنعه ابن السراج وأكثر المغاربة" (أبو الحسن الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك** ١/ ٨٠).

- **تقديم معمول (ليس) عليها:** ذهب أبو علي الشلوبين مذهب البغداديين والكوفيين والمبرد في إجازة تقديم معمول ليس عليها، نحو قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ (السيوطي، **همع الهوامع** ١١٧/١).
- **هل يجوز العطف بأم المنقطعة؟:** ذهب الأندلسيون مذهب ابن جني في عدم اعتبار عطف أم المنقطعة مطلقًا، قال الصبان: "فابن جني والمغاربة يقولون: ليست بعاطفة أصلًا، لا في مفرد ولا جملة" (الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني** ١٠٤/٣).

كما وافقت المدرسة المصرية المذهب البغدادي في بعض المسائل النحوية، ومن النماذج:

- **وجوب ذكر خبر (لولا) وحذفه:** ذهب ابن مالك مذهب المدرسة البغدادية في حذف خبر (لولا) وذكره، فقال ابن هشام في ذلك: "ذهب الرماني وابن الشجري والشلوبين وابن مالك إلى أنه يكون كونًا مطلقًا كالوجود فيجب حذفه، وكونًا مقيدًا كالقيام والقعود فيجب ذكره إن لم يعلم، نحو: (لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لهدمت الكعبة)" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٣٠٢/١).
- **هل تقع (حيث) مفعولًا به؟:** اختار ابن هشام مذهب الفارسي في اعتبار أن (حيث) تقع مفعولًا به، كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [سورة الأنعام، الآية: ١٢٤]. قال: "وقد تقع (حيث) مفعولًا به وفاقًا للفارسي، وحمل عليه ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾؛ إذ المعنى أنه تعالى يعلم نفس المكان المستحق لوضع الرسالة فيه، لا شيئًا في المكان، وناصبها يعلم محذوفًا مدلولًا عليه بـ(أعلم)، لا بـ(أعلم) نفسه؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ١٤٠/١).
- **بعد (لم) يرفع المضارع:** ذهب ابن مالك مذهب ابن جني في أن رفع

المضارع بعد (لم) لغة، ومنها قول الشاعر: "يوم الصليفاء لم يوفون بالجار" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٣٠٧/١).

رابعًا: الآراء المستحدثة في المدرستين

لم يكتف علماء المدرستين بالاعتماد على الاختيارات النحوية من المدارس السابقة لهم، والتعليق عليها سواء بالموافقة أو المخالفة، بل استحدثوا آراء جديدة لم يقل بها من سبقهم من النحاة، فمن الآراء المستحدثة عند المدرسة الأندلسية:

- **جواز العطف في تمييز المقدار**: أجاز الأندلسيون العطف في تمييز المقدار المكون من جنسين، نحو "عندي رطل سمنًا وعسلًا". قال السيوطي: "وقال بعض المغاربة (الأندلسيين): الأمران سائغان؛ العطف وتركه" (السيوطي، **همع الهوامع** ٢٥١/١). ومنع ذلك كثير من النحاة، ومنهم الفراء (السيوطي، **همع الهوامع** ٢٥١/١).
- **حذف المضارع المنصوب**: جواز حذف الفعل المنصوب إذا دل عليه دليل؛ حيث قال أبو حيان: "ونواصب المضارع لا يجوز أن يحذف معمولها وتبقى هي، لا اقتصادًا ولا اختصارًا، فلو قيل (أتريد أن تخرج؟) لم يجز أن تجيب بقولك (أريد أن) وتحذف (أخرج). وأجازه بعض المغاربة (الأندلسيين) مستدلين بما وقع في صحيح البخاري نحو هذا الأسلوب" (السيوطي، **همع الهوامع** ٧/٢).
- **إعمال (أن) المخففة**: تحدث السيوطي عن (أن) المفتوحة المخففة مفتوحة الهمزة، وبيّن أنّ في إعمالها مذاهب: أحدها أنها لا تعمل شيئًا لا في ظاهر ولا في مضمر، وتكون حرفًا مصدريًّا مهملًا كسائر الحروف المصدرية، وعليه سيبويه والكوفيون، والثاني أنها تعمل في المضمر وفي الظاهر، نحو: "علمت أن زيدًا قائم"، وعليه طائفة من المغاربة (الأندلسيين) (السيوطي، **همع الهوامع** ١٤٢/١). ويكون اسمها محذوفًا في حالة الإضمار وجعل الجملة بعدها في موضع خبرها.
- **تأخير الحالين عن (أفعل)**: أجاز بعض الأندلسيين تأخير الحالين عن

(أفعل) بشرط أن تليه الحال الأولى مفصولة عن الثانية، فيقال: "هذا أطيب بسرًا منه رطبًا"، و: "زيد أشجع أعزل من عمرو ذا سلاح". قال أبو حيان: "وهذا حسن في القياس، ولكنه يحتاج إلى سماع، أما التأخير على غير هذا الوجه نحو (هذا أطيب منه بسرًا رطبًا) أو التقديم نحو (هذا بسرًا منه رطبًا أطيب) فلا يجوز بإجماع" (السيوطي، **همع الهوامع** ٢٤٣/١).

- **هل يجوز جمع تمييز (كم) الاستفهامية؟**: ذهب بعض الأندلسيين إلى إجازة جمع تمييز (كم) الاستفهامية إذا أراد بالجمع أصنافًا من الغلمان، نحو: "كم غلمانًا لك؟". وردّ السيوطي بأنه لم يُسمع، واختاره بعض المغاربة (السيوطي، **همع الهوامع** ١٥٤/١).

أما المسائل المستحدثة عن أعلام المدرسة المصرية فلها نماذج وفيرة، وتتميز المدرسة المصرية عن غيرها من المدارس النحوية، بأن آراء شيوخها المستحدثة تنسب لأصحابها وليس للمدرسة عامة، فنجد في بعض المدارس على سبيل المثال لا الحصر يقولون في مسألة نحوية ما: (قال الكوفيون)، و(يذهب الأندلسيون إلى). أما في المدرسة المصرية فنجد أن آراءهم المستحدثة تنسب إلى أصحابها على وجه الخصوص، ومن ذلك:

- **تقدير حذف خبر (ليت)**: ذهب ابن يعيش إلى أن (ليت) يمكن أن تكون (يا ليت لنا أيام الصبا رواجعًا) بدلًا من (ليت أيام الصبا رواجعًا) فيكون (أيام الصبا) اسمها و(لنا) خبرها و(رواجعًا) حال (ابن يعيش، **شرح المفصل** ١٠٤/١).
- **هل يأتي المفعول المطلق جملة؟**: ذهب ابن الحاجب مذهبًا منفردًا في ذلك؛ حيث اعتبر أن المفعول المطلق يأتي جملة، نحو: "قال زيد عمرو منطلق". و: "أنبات زيدًا عمرًا فاضلًا". وزعم أن الأول مفعول به والثاني والثالث مفعول مطلق لأنهما نفس النبأ (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٧٣٧/٢).

- **هل (مع) حرف جر؟:** انفرد النحاس عن النحاة حين اعتبر (مع) حرف جر (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٧٣٧/١).
- **هل (عن) تأتي للاستعانة:** قال ابن مالك بأن (عن) الجارة تأتي للاستعانة، ومثال ذلك: "رميت عن القوس" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ١٥٩/١).
- **إعراب (حيث):** يرى ابن مالك أنها تعرب حسب موقعها في الكلام، فيمكن أن تأتي خبرًا أو اسمًا (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ١٤٠/١).
- **هل تقع الفاء في جواب (لما)؟:** ذهب ابن مالك منفردًا إلى أن الفاء تقع في جواب (لما)، وقال ابن هشام: "إنها زائدة، لأن الفاء لا تدخل في جواب (لما) خلافًا لابن مالك" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ١٨٠/١).
- **(لبيك) اسم فعل:** ذهب معظم النحاة إلى أن (لبيك) تثنية (لب)، وحكى سيبويه عن بعض العرب (لب) على أنه مفرد (لبيك) غير أنه مبني على الكسر، كـ (أمس) ونصبه نصب المصدر، وقال ابن مالك إنها اسم فعل (البغدادي، **خزانة الأدب** ٩٢/٢).
- **إعراب (كافة) بأنها نعت لمصدر محذوف:** قال السيوطي: "(وفي الصباح جاء الناس كافة)، قيل منصوب على الحال؛ لأنه لا يستعمل إلا كذلك. قال الفراء: نصبت لأنها بمعنى المصدر. أما ابن هشام فذكر أنها نعت لمصدر محذوف" (ابن علان النحوي، **شرح الاقتراح**، ص ١٥١، ١٥٢).
- **السين وسوف:** يقول ابن هشام فيهما: "قولهم في (السين وسوف) حرف تنفيس، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس أي التوسيع؛ حيث ينقل هذا الحرف الفعل عن الزمن الضيق وهو الحال، إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٧٣٨/٢).

- **(إنَّ) تنصب الاسم والخبر**: ذكر ابن هشام أن (إنَّ) في بعض اللغات تنصب الاسم والخبر، ومثال ذلك: "ولتكن خطاك خفافًا ... إن حراسنا أسدًا" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٣٦/١).
- **(ما) الزائدة ترفع وتنصب**: يرى ابن هشام أن (ما) الزائدة في قول الشاعر: "أبا خراشة أمّا أنت ذا نفرٍ" هي الرافعة الناصبة، وليس كان المحذوفة (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٤٨٩/٢).
- **(بل) حرف استدراك وإضراب**: اعتبر ابن هشام أن (بل) هي حرف استدراك وإضراب، فقال: "قولهم (بل) حرف إضراب، والصواب حرف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة (لكن) سواء" (ابن هشام الأنصاري، **مغني اللبيب** ٧٢٨/٢).

الخاتمة

من خلال هذا العرض الموجز للمسائل النحوية التي تناولها أعلام المدرستين الأندلسية والمصرية، لا يخفى الجهد العلمي في تحليل دقيق تفاصيل المسائل التي تناولتها المدارس قبلهما، إضافة إلى الجهود الواضحة في استحداث آراء جديدة أضفت على الدرس النحوي طاقة التجديد والإبداع، وأن علم النحو، وإن حاول السابقون تقعيده بتفاصيله الدقيقة، إلا أنه يظل أفقًا مفتوحًا عند الباحثين المتمكنين لمناقشة مسائله والاختيار منها، والإضافة إلى آراء العلماء فيها.

وقد استعرض هذا البحث أوجه الائتلاف والاختلاف بين المدرستين الأندلسية والمصرية في جانبين اثنين، أولهما خاص بالائتلاف والاختلاف في تناول المسائل النحوية نفسها بين علماء المدرستين، وثانيهما اتفاق المنهج البحثي عندهم في تحديد الاختيارات النحوية والأخذ من المدارس السابقة، وهي المدارس العراقية الثلاث (البصرية والكوفية والبغدادية)، وموافقة كثير من الآراء التي جاء بها أعلام هذه المدارس الثلاث.

النتائج والتوصيات:

ومن استعراض عناصر البحث، يمكننا القول إن علم النحو يحتمل المزيد من الدراسات والبحث، وإن الركون إلى آراء مدرسة ما دون إعمال العقل والاجتهاد اللغوي –بشرط توافر شروطه وأدواته– يظلم هذا العلم ويقطع عنه روافد التجديد، ولو سلّم الناس لمدرسة البصرة لما ظهرت مدرسة الكوفة، ولما تتابع ظهور المدارس من بعد ذلك، كما توصل البحث إلى أن القرآن الكريم فتح آفاقًا واسعة أمام الجميع للدرس اللغوي والنحوي، وأن لغة العرب لم تكن حكرًا على عرب الجزيرة بل امتد سحرها إلى جميع الأصقاع بفعل انتشار الإسلام، ومن ثم لم يكن علم النحو حكرًا على قطر دون آخر.

كما يمكننا في النهاية التوصية بإجراء المزيد من الدراسات حول رؤى شيوخ مدرستي الأندلس ومصر في علم النحو، لا سيما أوجه الاتفاق والاختلاف، ونحثّ الباحثين على التنقيب في أعماق علم النحو وتدارس مسائله، إضافة إلى حضور قراءة تحليلية لأوجه الاختلاف بين شيوخ المذاهب النحوية، ودراسة أسباب الاختلاف، والوقوف على مدى صحة أوجه الائتلاف بين الجانبين، وهو ما يحفز العمل على زيادة وتيرة الأبحاث والدراسات المتخصصة في المدارس النحوية.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إبراهيم أبو الخشب، **تاريخ الأدب العربي في الأندلس**، ط١، ١٩٦٦م.

إحسان عباس، **تاريخ الأدب الأندلسي**، ط٢، بيروت.

أحمد أمين، **ظهر الإسلام**، دار الكتاب العربي، بيروت، موسوعة أحمد أمين العلمية.

أحمد بن محمد التلمساني المقري، **نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: شوقي ضيف، دار الكتاب العربي.

أمين السيد، **الاتجاهات النحوية في الأندلس**، دار العلوم، جامعة القاهرة.

أبو بكر الزبيدي، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الخانجي، مصر.

جلال الدين السيوطي، **الأشباه والنظائر في النحو**، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

– **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١م.

أبو الحسن الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، تقديم: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

أبو حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط١.

– **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، ط١، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٠م.

خالد الأزهري، **التصريح بمضمون التوضيح**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

– **شرح التصريح على التوضيح**، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.

خديجة الحديثي، **أبو حيان النحوي**، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٦م.

أبو سعيد السيرافي، **أخبار النحويين البصريين**، تحقيق: عبد المنعم خفاجة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر.

– **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: محمد الريح قاسم، ط١، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٦م.

سيبويه، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨م.

شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ط٧، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٨م.

عبدالقادر البغدادي، **خزانة الأدب**، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، ١٩٦٧م.

ابن عصفور، **المقرب**، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، ط١، مطبعة العاني، القاهرة.

– **شرح جمل الزجاجي**، تقديم: فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.

ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١٦، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٩م.

ابن علان النحوي، **شرح الاقتراح**، دار الكتب المصرية، رقم ٦٦٦/ نحو.

أبو القاسم السهيلي، **الأمالي**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط١، مكتبة السهيلي، ١٩٧٠م.

كارل بروكلمان، **تاريخ الأدب العربي**، ترجمة: عبد الحليم النجار، دار المعارف، القاهرة.

ابن مالك، **تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٩٦٧م.

– **شرح التسهيل**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، طارق فتحي السيد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة.

محمد الطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ط٢، ١٩٦٩م.

محمد بن علي الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الفكر.

محمد بن يزيد، المبرد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظمة، الناشر: عالم الكتب.

ابن مضاء، **الرد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، ط٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢م.

ابن منظور، **لسان العرب**، بيروت، ٢٠٠٣م.

ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة.

– **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٦٩م. وطبعة دار الفكر، بيروت، ١٩٩٨م.

ابن يعيش، **شرح المفصل**، المطبعة الأميرية.

يوسف بن تغري بردي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، طبعة دار الكتب المصرية.